الحياة الطيّبة
السنة 28
العدد 58 - 59
صيف - خريف 2024م
ملف العدد

أهمّ نظريَّات المستشرقين حول الحديث النبويّ الشريف -عرضٌ ونقد-

بوجيتو عبد الغني[1]

ملخّص:

يحتلّ الحديث النبويّ الشريف المكانة الثانية في التراث الإسلاميّ بعد القرآن الكريم بل لا يمكن الاكتفاء بالقرآن الكريم عنه؛ لأنَّه المبيِّن والمكمِّل لكتاب الله تعالى. وقد جُمعت روايات الرسولﷺ ودُوِّنت منذ القرن الأوَّل من قبل أوصيائهعليهم السلام وباقي الصحابة، وبالتالي حاولوا صيانته من الوضع والتدليس ووضعوا القواعد والضوابط لتمييز الصحيح من السقيم...

ونال الحديث النبويّ -أيضًا- اهتمامًا كبيرًا لدى المستشرقين الذين وجَّهوا إليه انتقاداتٍ شديدة، ولهم في ذلك دراسات ونظريَّات عدَّة جديرة بالبحث بغضّ النظر عن الأسباب والأهداف.

تعرض هذه المقالة أهمّ نظريَّات المستشرقين حول الحديث التي دُوِّنت في كتبهم ومقالاتهم العلميَّة، وكيف حاول هؤلاء المستشرقين ضرب السنَّة النبويَّة بشتَّى الشبهات والمغالطات، منها: تصيُّد النصوص

(1) طالب في مرحلة الدكتوراه في جامعة المصطفىﷺ العالميّة في قمّ المقدّسة.

لتأييد أفكار مسبقة، وكذلك الانتقال من شواهد جزئيَّة إلى نظريَّات كلِّيَّة؛ وبذلك تبيَّن ما في تلك النظريَّات من وهنٍ لا يثبت أمام النقد المنطقيّ السليم، ثمَّ عرض أهمّ الردود المناسبة والمبطلة لهذه النظريَّات.

كلمات مفتاحيَّة:

الرسول، الحديث النبويّ، المستشرقون.

أوّلًا: تعريف بعض المصطلحات:

1. الحديث:

- **لغةً:** وجود الشيء بعدما كان معدومًا، ويعني الخبر يُتحدّث به ويُنقل[1]، ويعني الجديد من الأشياء، وسمّي به الكلام لتجدُّده وحدوثه شيئًا فشيئًا[2].

- **واصطلاحًا:** هو «ما يحكي قول المعصوم عليه السلام أو فعله أو تقريره»[3]، فالحديث هو الحاكي للسنّة[4].

2. الحديث القدسيّ أو الحديث الإلهيّ: عُرِّف بأنَّه: «كلام الله المنزل -لا على وجه الإعجاز- الذي حكاه أحد الأنبياء أو أحد الأوصياء...»[5]. ويفرُق عن الحديث النبويّ الذي يضاف إلى النبيّ صلى الله عليه وآله لفظًا ومعنى، أمَّا الحديث القدسيّ فهو أن يتلقّى النبيّ صلى الله عليه وآله المعنى بإلهام أو منام، فيخبر عنه بألفاظه الخاصَّة... ويفرق عن القرآن الذي هو كلام منزل من الله لفظًا ومعنى ومشتمل على التحدّي والإعجاز ومتواتر اللفظ بخلاف الأحاديث القدسيَّة...[6]

3. الاستشراق: على وزن استفعال، وبحسب علم الصرف والاشتقاق، استشرق أي أدخل نفسه في أهل الشرق وصار منهم. وكلمة مستشرق ترادفها كلمة «orientalist»في اللغة الإنكليزيَّة، وجاء في قاموس أكسفورد

(1) رضا، أحمد: معجم متن اللغة، لا ط، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1377هـ.ق/1958م، المجلَّد الثاني، مادَّة «حدث»، ص40.

(2) الطريحي، فخر الدين: تنسيق وتحقيق ونشر: قسم الدراسات الإسلاميَّة في مؤسَّسة البعثة، ط1، قم المقدَّسة، 1414هـ.ق، ج1، مادَّة «حدث»، ص371.

(3) غفَّاري، علي أكبر: دراسات في علم الدراية، ط1، طهران، جامعة الإمام الصادق عليه السلام، 1369هـ.ش، ص11.

(4) انظر: السبحاني، جعفر: أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، ط1، بيروت، دار جواد الأئمَّة، 1433هـ.ق/2012م، ص19.

(5) السبحاني، أصول الحديث وأحكامه في علم الدراية، م.س، ص20؛ وانظر: غفّاري، دراسات في علم الدراية، م.س، ص13.

(6) انظر: المناوي، عبد الرؤوف: الإتحافات السنيَّة بالأحاديث القدسيَّة، ضبط أحاديثه وخرَّج نصوصه: عبد العزيز مختار إبراهيم الأمين، ط1، الرياض، مكتبة الرشد، 1431هـ.ق/2010م، ص15-17.

أنَّها تعني: من يدرس لغات الشرق وفنونه... ونقل عن «رودي بارت» قوله: «...الاستشراق هو علم الشرق أو علم العالم الشرقيّ...»[1]. وفي الاصطلاح يطلق على «اتِّجاه فكريّ يعنى بدراسة الحياة الحضاريَّة للأمم الشرقيَّة بصفة عامَّة ودراسة حضارة الإسلام والعرب بصفةٍ خاصَّة».

وقد اختلفت الأقوال في تاريخ بداية الاستشراق[2]، وجمعًا بين تلك الأقوال، يمكن القول إنَّ الاستشراق بدأت إرهاصاته الأولى منذ قرون قبل الميلاد على شكل محاولات فرديَّةٍ محدودة، ثمّ تطوّر واتّسعت مجالاته عبر القرون. ولكنّ الاستشراق لم يتبلور بوصفه علمًا تخصُّصيًّا قائمًا بنفسه ومستقلًّا عن الكنيسة إلَّا في القرن التاسع عشر[3]. وأمَّا أهداف المستشرقين فتنوَّعت بين الدينيَّة، والنفسية، والاقتصاديَّة، والسياسيَّة والعلميَّة[4]، وتنوَّعت بتبعها نشاطاتهم بين التدريس، والحفريَّات، والمخطوطات، والترجمـــة والتأليف...[5].

أوَّلًا: المستشرقون والحديث: المباني والنظريَّات:

1. النظريَّة الأولى: ولادة السنَّة وتطوُّرها:

لعلّ «جولد تسيهر»[6] هو أوّل من قام بمحاولةٍ واسعةٍ شاملةٍ للتشكيك

(1) مراد، يحيى: ردود على شبهات المستشرقين، لا ط، لا م، لا ن، لا ت، ص25.

(2) انظر: فوزي، فاروق عمر: الاستشراق والتاريخ الإسلاميّ، ط1، عمان، الأهليَّة للنشر والتوزيع، 1998م، ص30-31؛ وانظر: يحيى مراد، ردود على شبهات المستشرقين، م.س، ص56-61.

(3) انظر: زقزوق، محمود حمدي: الاستشراق والخلفيَّة الفكريَّة للصراع الحضاريّ، لا ط، لا م، لا ن، لا ت، ص40-42.

(4) انظر: نجا، فاطمة هدى: نور الإسلام وأباطيل الاستشراق، ط1، طرابلس لبنان، دار الإيمان، 14136هـ/1993م، ص54؛ فوزي، الاستشراق والتاريخ الإسلاميّ، م.س، ص30-40.

(5) انظر: فوزي، الاستشراق والتاريخ الإسلاميّ، م.س، ص39-43؛ العقيقي، نجيب: المستشرقون، ط3، مصر، دار المعارف، 1964م، ج1، ص1097-1121.

(6) إجناس جولدتسيهر (1850 – 1921م) IGNAZ GOLDZIHER:
وُلد في بلاد المجر من أسرة يهوديَّة. يعدّ من أشهر المستشرقين الباحثين حول الإسلام من الناحية الدينيَّة والروحيَّة. كان يعتمد في دراساته على النصوص والوثائق التي كان يُقبل عليها وفي ذهنه أفكارًا مسبقة، ويحشد الشواهد العديدة ويحمّلها ما يريد من معانٍ بما يلائم تلك الأفكار ويؤيّدها. تميَّز بخبرته الواسعة في مجال المقارنة بين المذاهب والأديان المختلفة؛ فكان يحيل الكثير من الأفكار الإسلاميَّة إلى جذورٍ يهوديَّة. =

في الحديث النبويّ. فقد تناول في كتابَيه «دراسات محمَّديَّة» و«العقيدة والشريعة في الإسلام»، التطوُّر الداخليّ والخارجيّ للحديث تناولاً عميقًا، واعتبر القسم الأعظم من الحديث نتيجةً لتطوُّر الإسلام الدينيّ والتاريخيّ والاجتماعيّ في القرنين الأوّل والثاني. يقول: «...ولكن -إلى حدٍّ بعيد- يمكن أن نعدّ الجزء الأكبر من تلك الأحاديث على أنَّه نتيجة لتطوّر الإسلام الدينيّ والتاريخيّ والاجتماعيّ خلال القرنين الأوّل والثاني الهجريَّين. والحديث لا ينفع وثيقةً لتاريخ الإسلام في مراحل نشأته الأولى، ولكن يمكن أن يعدّ إلى حدّ ما انعكاسًا للنزعات التي ظهرت في الجماعة أثناء المراحل الناضجة من تطوُّره»[1].

ويصوّر لنا «شاخت»[2] ولادة السنّة وتطوّر مكانتها معتمدًا على دراسة

= من مؤلَّفاته في مجال الدراسات الإسلاميَّة: كتاب «الظاهريَّة: مذهبهم وتاريخهم»، و«مذاهب التفسير الإسلاميّ»، وأهمّ كتبه: «دراسات محمَّديَّة»، تحدّث في الجزء الثاني منه عن السنَّة والحديث وتاريخه وتطوّره؛ وكتاب «العقيدة والشريعة في الإسلام»، تكلّم في أحد فصوله عن الحديث بمناسبة كلامه عن تطوّر الفقه. كما دوَّن عددًا من موادّ دائرة المعارف الإسلاميَّة، من قبيل: مدخل «الأصحاب» الذي تحدّث فيه عن تعريف الصحابيّ ومكانته في الفكر السنيّ وأهميَّة الصحابة في الحديث، كما تحدّث عن طبقات الصحابة... (انظر: العقيقي، المستشرقون، م.س، ج1، ص906-908؛ حبّ الله، حيدر: دراسات في الفقه الإسلاميّ المعاصر، ط1، لا م، دار الفقه الإسلاميّ المعاصر، 1432هـ.ق، ج1، ص357-361).

(1) جولدتسيهر، إجناس: دراسات محمَّديَّة، ترجمة: الصديق بشير نصر، ط2، لندن، المركز العالميّ لدراسة الاستشراق، 2009م، ج2، ص18.

(2) جوزيف شاخت (1902 – 1969م) JOSEPH SCHACHT:
وُلد في ألمانيا. دَرَس الفيلولوجيا الكلاسيكيَّة، واللاهوت، واللغات الشرقيَّة. انتدب في جامعة مصر لتدريس فقه اللغة العربيَّة والسريانيَّة 1934م، وعُيِّن أستاذًا في جامعة «ليدن» (هولندا)، حيث استمرّ حتى 1959م، وفيها اشترك في الإشراف على الطبعة الثانية من «دائرة المعارف الإسلاميَّة»، ودوّن مدخل «أصول» في تلك الدائرة، تعرّض فيه لموضوع السنّة النبويَّة والروايات.
تخصَّص «شاخت» واشتهر في الفقه الإسلاميّ وأصوله؛ وله تأليفات عدَّة، أشهرها: «أصول الشريعة المحمَّديَّة»، درس فيه «الرسالة» للشافعي، وقارن فيه بين كتابَي «الموطّأ» لمـــالك و«الأمّ» للشافعي، فقال بنظريَّة «اختلاق الأسانيد» أو «القذف الخلفيّ» لتفسير تطوُّر الأسانيد، وزعم أنَّ الجزء الأكبر من الأسانيد مختلَق، وأنّ الشافعي هو الذي استحدث مبدأ حجِّيَّة السنّة.
كان شاخت حريصًا على الدقَّة العلميَّة في عرض المذاهب الفقهيَّة وفي دراسة أمور الفقه عامّة، مبتعدًا عن منهج إعمال التحليلات والفرضيّات الذي كان يتبعه جولدتسيهر وأمثاله، ولهذا كانت دراساته أوثق وأشدّ تأثيرًا على الدراسات الإسلاميَّة في الغرب. (انظر: بدوي، عبد الرحمن: موسوعة المستشرقين، ط2، بيروت، دار العلم للملايين، 1993م، ص366؛ حبّ الله، دراسات في الفقه الإسلاميّ المعاصر، م.س، ج1، ص361).

تاريخ الفقه الإسلاميّ، فيقول: «إنّ الأحاديث المنسوبة للنبيّ وأصحابه التي يُدّعى بأنّها ترجع إلى عصر النبيّ وأصحابه في الحقيقة لا تحتوي على معلوماتٍ موثوق بها عن تلك الفترة الإسلاميَّة الأولى، بيد أنَّ تلك الأحاديث تعكس لنا الآراء التي كانت سائدة خلال القرنين الأوّلين من الهجرة والنصف الأوّل من القرن الثالث الهجريّ»[1].

وتكلّم «جولدتسيهر» عن مكانة السنّة والحديث وكيف تطوّرت، ويرى ظهور فكرة ألوهيَّة مصدر الحديث وتطوّرها في القرنين الثاني والثالث[2]. وفي هذا الصدد -أيضًا- يرى «روبسون»[3] أنّ «فكرة اعتبار الحديث المصدر الثاني للتشريع بعد القرآن جاءت متأخِّرةً بعد ظهور المشاكل في الأمصار والحاجة إلى إعطاء حلولٍ لها»[4].

وذكر المستشرقون مجموعةً من العوامل التي ساهمت في ظهور الحديث، أوَّلها توسُّع الدولة الإسلاميَّة وانفتاح المسلمين على مختلف الحضارات. يقول «برنارد لويس»: «لقد استُحدثت طرق جديدة في الحياة مع مرور الزمن وتوسُّع البلاد الإسلاميَّة... وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ الأحداث الغريبة والتأثيرات الأجنبيَّة التي كان لا بدّ من استيعابها وهضمها كان لابدّ أن تحدث خللاً في التمسّك بالمفهوم الجامد للسنّة على أنّها المعيار الوحيد للصدق والعدل»[5].

(1) الخطيب، عبد الله عبد الرحمن: الردّ على مزاعم المستشرقين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيّدهما من المستغربين، ص22، نقلًا عن: J.Schacht,»Re-evaluation of Islamic Tradition",JRAS,1949,p145.

(2) انظر: م.ن، ص38-39.

(3) جيمس روبسون: (-1890 1981م) J. Robson
مستشرق إنكليزيّ، رحل إلى العراق والهند في 1916م، واستقرّ في عدن من 1919م إلى 1926م.
من أعماله: «المدخل إلى علم الحديث»، «الإعجاز في القرآن»، ومقالة بعنوان «الإسناد في الحديث عند المسلمين»، و«موادّ الحديث»، و«الأساس الثاني في الإسلام (الحديث)»، و«الغزاليّ والسنّة»، و«الحديث: ترتيب وفهرسة»، ومقالة حول «صحيح مسلم»، و«ابن إسحاق والإسناد»، و«سنن أبي داود»، و«جامع الترمذي»، وله مقالات حول الحديث في دائرة المعارف الإسلاميَّة في طبعتها الثانية... وكان يعتقد بصناعة الأحاديث والأسانيد واختلاقها، وأنّه لم يظهر كتاب حقيقيّ في تدوين السنّة قبل عام 120هـ (انظر: العقيقي، نجيب: المستشرقون، ط3، مصر، دار المعارف، 1964م، ص547-548؛ حبّ الله، دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، م.س، ج1، ص370-371).

(4) انظر: آل حميد، سعد: أثر المستشرقين على أبناء المسلمين، جامعة الملك سعود، كلِّيَّة التربية، ص7.

(5) انظر: مطبقاني، مازن بن صالح: الاستشراق والاتِّجاهات الفكريَّة، لا ط، الرياض، مطبوعات الملك فهد الوطنيَّة، 1990م، ص156.

وثانيها ظهور النزاعات والخلافات السياسيَّة والفقهيَّة والكلاميَّة وانقسام المسلمين إلى مذاهب مختلفة؛ حيث يمكن افتراض أنّ «الفكرة الأساسيَّة لهذه المجموعة من الأحاديث تعود إلى القرن الأوَّل الهجريّ حيث كان التباين بين روح الحكومة وآراء الصالحين الأتقياء عميقًا جدًّا»[1]. كما أنّه «ليس من السهل تبيّن هذا الخطر المتجدّد عن بُعد الزمان والمكان من المنبع الأصليّ، بأن يخترع أصحاب المذاهب النظريَّة والعمليَّة أحاديث لا يُرى عليها شائبة في ظاهرها، ويرجع بها إلى الرسول وأصحابه...»[2].

ويرى «شاخت» أنّ المحدّثين، في صراعهم مع الفقهاء، اخترعوا بيانات مفصّلة أو أحاديث وادّعوا أنّها من مرئيَّات أو من مسموعات أقوال النبيّ ﷺ وأفعاله وتقريراته، وأنّ ردّ فعل المدارس الفقهيَّة هو «التقليل من استيراد الأحاديث النبويَّة عن طريق التفسير وإدخال آرائهم الفقهيَّة ومواقفهم الشخصيَّة في أحاديث أخرى منسوبة إلى النبيّ»[3].

وهكذا يستنتج المستشرقون أنَّ هذا الكمّ الهائل من الأحاديث مختلق وموضوع من قبل شتّى المذاهب والفرق، ولا علاقة له بالرسول ﷺ في أقواله أو أفعاله، فلا قيمة ولاحجِّيَّة لها.

2. النظريَّة الثانية: ظهور الأسانيد ونظريَّة القذف الخلفيّ:

بحث «شاخت» في مقاله «A Re-evaluation of Islamic Tradition»، وفي كتابه «the origins of muhammadan jurisprudence»، موضوع نقل الحديث ونشوء الإسناد وتطوّر استخدامه خصوصًا في أحاديث الأحكام. وانصبّت دراسته على كتابَي «الموطّأ» لمـــــالك و«الأمّ» للشافعي واستشهد

(1) جولدتسيهر، دراسات محمّدية، م.س، ج2، ص140-141.

(2) إجناس جولدتسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام تاريخ التطوُّر العقديّ والتشريعيّ في الإسلام، ترجمة: محمَّد يوسف موسى؛ علي حسن عبد القادر؛ عبد العزيز عبد الحقّ، ط2، مصر، دار الكتاب العربيّ، 1378هـ ص49-50.

(3) مراد، ردود على شبهات المستشرقين، م.س، ص303، نقلًا عن: J.schacht, introduction to Islamic law, pp34-36.

بأسانيد وردت في الكتابين أو أحدهما مرسلة أو منقطعة، ولكنّها وردت مسندة متّصلة في كتب متأخِّرة عن الموطّأ، فاستنتج أنّ الأقسام العلويّة من تلك الأسانيد وُضِعت في ما بعد من قِبل أصحاب المذاهب. ثمَّ عمّم نتائج دراسته على كتب الحديث والفقه الأخرى، وقال بنظريَّة «القذف الخلفيّ» لتفسير تطوُّر الأسانيد. ثمّ خلص إلى أنّ «أكثر جزء من أسانيد الأحاديث اعتباطيّ... وأنّ الأسانيد بدأت بشكل بدائيّ، ووصلت إلى كمالها في النصف الثاني من القرن الثالث الهجريّ... وأنَّ الأسانيد كانت كثيرًا ما لا تجد أقلّ اعتناء... وأيّ حزبٍ يريد نسبة آرائه إلى المتقدّمين كان يختار تلك الشخصيَّات ويضعها في الإسناد»[1]، ويضيف: «...أمَّا التطوُّر الذي حصل وغيَّر الجزء العُلوي من الإسناد حتى إنّه لا يمكن التعرُّف عليه، فقد حدث مؤخَّرا»[2].

وزعم «شاخت» أنَّه كانت عادة العلماء الذين سبقوا الشافعي أن ينسبوا آراءهم الفقهيَّة للتابعين على أنَّها أحاديث، ثمّ نُسِبت إلى الصحابة، وبعد ذلك نُسِبت إلى النبيّ ﷺ، في عمليَّةٍ سمَّاها بـ «القذف الخلفيّ»، فالأحاديث المنسوبة إلى الصحابة والتابعين سبقت في وجودها الأحاديث المنسوبة إلى النبيّ ﷺ[3].. ويدَّعي أنَّه «كلّما كان الإسناد متَّصلًا وتامًّا، فذلك يعني أنَّه اختُرع في مرحلةٍ متأخِّرة»[4].

من جهةٍ أخرى، لاحظ شاخت أنّ الحديث كان يرويه عدّة رواة، وهم يلتقون في النهاية عند راوٍ واحدٍ أخذوا عنه هذا الحديث في مرحلةٍ من المراحل، وهذا الراوي المشترك يسمِّيه شاخت «الحلقة المشتركة السفلى»،

(1) مراد، ردود على شبهات المستشرقين، م.س، ص304، نقلًا عن: J.schacht, the origins of muhammadan, pp64-163.

(2) م.ن، ص328، نقلًا عن: J.schacht, the origins of muhammadan jurisprudence, p263.

(3) انظر: الأعظمي، محمّد مصطفى: «شاخت والسنّة النبويَّة» (مقالة في كتاب: مناهج المستشرقين في الدراسات العربيَّة الإسلاميَّة)، لا ط، تونس، المنظَّمة العربيَّة للتربية والثقافة والعلوم؛ إدارة الثقافة، 1985م، ص62.

(4) موتسكي، هارالد: حديث اسلامي خاستگاه ها وسير تطور (فارسى)، المقالة الثانية: «جوزيف شاخت، ارزيابي مجدد روايات إسلامي»، ترجم المقالة إلى الفارسيَّة: محمّد حسن محمَّدي مظفّر، قم المقدَّسة، دار الحديث، 1432هـ‍ق، ص116.

فهو محلّ اتصال الجزء المختلق بالجزء الأصيل في السند. ولاحظ -أيضًا- أنَّ الأجزاء المجعولة تتكرّر بعينها في الأسانيد المختلفة للرواية الواحدة. وعلى هذا الأساس يرى أنّ الراوي المشترك هو المسؤول عن وضع الحديث أو أنّ اسمه استُخدم في وضع الحديث[1].

أمَّا «هوروفتس»[2] فأثبت أنَّ الإسناد ظهر منذ الثلث الأخير من القرن الأوَّل، وأنَّ العرب أخذوا فكرة الإسناد عن المدارس التلموديَّة عند اليهود[3]. وهذا ما زعمه «جولدتسيهر» -أيضًا- حيث يقول: «...وهذا ما يظهر في الإسلام متمثِّلًا في الحديث المتَّصل، أبو بكر بن عياش عن سعيد البقّال عن عكرمة عن ابن عبّاس. وهذه المقارنة وتطبيقها نعرفهما كذلك عند الربانيِّين، فقد جاء في التلمود على لسان الربانيّ «يهودا هاناسي»، تطبيقا لخاطر الملك الرومانيّ وتسكينًا لسلوكه وقلبه»[4].

على كلّ حال، فهؤلاء متَّفقون على نتيجةٍ حتميَّةٍ بنظرهم، ألا وهي عدم إمكان الوثوق بأيِّ حديثٍ، وبالتالي عدم حجِّيَّته. فالأحاديث تمثِّل

(1) انظر: هارالد موتسكي، حديث اسلامي خاستگاه ها وسير تطور (فارسى)، المقالة الأولى: «حديث پژوهى در غرب: مقدمه اى در باب خاستگاه وتطور حديث»، ترجم المقالة إلى الفارسيَّة: مرتضى كريمى نيا، م.س، ص48-49.

(2) جوزيف هوروفتس / Joseph Horovitz (1874-1931م):
مستشرق ألمانيّ يهوديّ، وُلد في لاونبرج، رحل إلى الهند وعمل مدرِّسًا للّغة العربيّة في كلِّيَّة عليكرة الإسلاميَّة، وتخصَّص بالإسلام في الهند.
من آثاره في مجال الدراسات الإسلاميَّة رسالة دكتوراه عن كتاب «المغازي» للواقديّ، وحقّق جزءين من «طبقات ابن سعد» متعلِّقين بغزوات النبيّ ﷺ، ومقالة حول «الإسناد»، وشروح صحيح البخارى، والسيرة وما قيل فيها من شعر...
برع في المقارنة بين الإسلام واليهوديَّة، فحاول إرجاع كلّ ما هو إسلاميّ إلى جذورٍ يهوديَّة. ورأى تشابه المسلمين واليهود في نسبة شرائعهما إلى نبيِّيهما. واعتقد بأنَّ سند الحديث ظهر عند المسلمين في الثلث الأخير من القرن الأوَّل، ولم تكن له جذور عند العرب، بل أخذوه عن المدارس التلموديَّة عند اليهود؛ حيث يمكن العثور على هذا النحو من الإسناد عند بعض الاتِّجاهات اليهوديَّة في العصر التلموديّ.)انظر: العقيقي، المستشرقون، م.س، ص743-744؛ حبّ الله، دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، م.س، ج1، ص371-373).

(3) انظر: هارالد موتسكي، حديث اسلامي خاستگاه ها وسير تطور (فارسى)، المقالة السابعة: «جوزف هوروفيتس، قدمت وخاستگاه اسناد»، ترجم المقالة إلى الفارسيَّة: مرتضى كريمى نيا، م.س، ص279-283.

(4) جولدتسيهر، العقيدة والشريعة في الإسلام، م.س، ص51.

آراء المسلمين المختلفة، وهؤلاء هم من نسب تلك الآراء إلى النبيﷺ في قالب أحاديث وضعوا لها أسانيد من عند أنفسهم حتى تكتسي شرعيّتها وقدسيّتها. فالأسانيد كما المتون موضوعة ومختلقة، ولا شيء منها أصيل.

3. النظريّة الثالثة: بين نقد السند ونقد المتن:

من بين أهمّ النظريَّات التي يتبنّاها المستشرقون حول السنَّة النبويَّة الشريفة نظريَّتهم في أنَّ نقد السند وتوثيق سلسلة الرواة لا يكفي في تصحيح الأحاديث، بل لا بدّ من إخضاع المتن أيضًا للنقد العقليّ فهو الأهمّ. ورغم اعترافهم بجهود المسلمين في تطوير علم الرجال ونقد السند، إلَّا أنّ ذلك بنظرهم لا يسدّ ثغرة غياب النقد الداخليّ للأحاديث، وأنّه من الصعب قبول أيّ حديث بوصفه حديثًا صحيحًا بالاعتماد فقط على توثيق رواته، «فكما أنّه كان من السهل وضع متن الحديث، كذلك كان من الأسهل اختراع سند ولصقه بذلك المتن الموضوع»[1].

ويرى المستشرقون أنّ المنهج الذي يتبنَّاه المسلمون في نقد الحديث لم يستطع صيانة المادَّة الخالصة للأحاديث من الزيادة والوضع، يقول «جولدتسيهر»: «والحديث لا يوضع في ميزان النقد إلَّا من خلال شكله الخارجيّ... فإذا سلم الإسناد الذي رويت به عبارات مستحيلة ملأى بالتناقضات الداخليَّة والخارجيَّة من هذا النقد الشكليّ، وكان متَّصلًا، وكان احتمال التقاء رجاله قائمًا، فالحديث صحيح، وليس بمقدور أحدٍ أن يقول: إنّي أشكّ في إسناد الحديث لأنَّ في متنه سخافات تاريخيَّة لا يقبلها منطق»[2].

وقد استشهد المستشرقون لرأيهم ببعض الروايات كتلك التي تحكي معجزات الرسولﷺ أو تتحدَّث عن أمورٍ غيبيَّة ممّا لا تقبله عقولهم.

(1) الخطيب، عبد الله عبدالرحمن: الردّ على المستشرقين إجناس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيَّدهما من المستغربين، ص25، نقلًا عن: A.A.Mshereef,Studies, p1.

(2) جولدتسيهر، دراسات محمّديَّة، م.س، ج2، ص206.

يقول «جيمس روبسون»: «يوجد أحاديث عديدة تتكلّم عن الفتن قبل يوم القيامة وتتكلّم عن يوم القيامة، ويوجد أحاديث تصف الجنّة والنّار بالتفصيل. إنَّ العقليَّة الغربية تجد من الصعوبة بمكان أن تقبل مثل تلك الأحاديث على أنَّها أحاديث صحيحة قالها النّبيّ فعلًا»[1].

ومن جهة أخرى، يرى «جوينبل»[2] أنَّ كلَّ مذهبٍ يقبل الأحاديث التي تنسجم مع آرائه وعقائده ثمّ يعمل على تصحيح سنده وتوثيق رواته بشتّى الوجوه. فكان المتن هو مورد اختلاف الفرق، وأمّا اهتمامهم بالسند فكان بالتبع؛ إذ من خلال قبول المتن أو عدم قبوله بحسب انسجامه مع أفكار كلّ فريق وتوجّهاته أو عدم انسجامه، يحكمون على الراوي... ولهذا اختلف علماء الرجال في توثيق أغلب الرواة أو تضعيفهم...[3].

وبخصوص روايات «الصحاح الستَّة»، يقول «جولدتسيهر»: «..ومع أنَّ الكتب الستَّة لها قيمة عظيمة، فإنَّه لم يعتبر من النقائص أن يستباح نقد ما ورد فيها من الأحاديث نقدًا حرًّا. تلك الأحاديث التي لم ينعقد الإجماع على صحّتها، وإن كانت واردةً في الكتب الصحاح»[4]. ويبارك «جولدتسيهر» موقف المعتزلة من الحديث ويرى أنّ منهجهم في ردّ الأحاديث بالعقل هو المنهج الصحيح والسليم في مقابل منهج المتشدِّدين الجامدين على النصوص كالأشاعرة[5].

(1) روبسون، جيمس: دائرة المعارف الإسلاميَّة، ط2، مادّة "حديث"، ج3، ص26.

(2) جوينبل Theodor Willem Juynboll (1866-1948م):
مستشرق هولنديّ، اشتغل بدراسة اللغة العربيّة واهتمّ بعلمَي الحديث والفقه الإسلاميّين. نال شهادة الدكتوراه برسالتين: أولاهما «القواعد العامّة لمذهب الشافعي في الرهن، مع بحث عن نشأته وتأثيره في الهند الهولندية»، والثانية «الارتباط التاريخيّ بين المهر في الإسلام وبين الطابع القانونيّ للزواج في الجاهليّة» (انظر: بدوي، موسوعة المستشرقين، م.س، ص633-634؛ العقيقي، المستشرقون، م.س، ص657-658).
نشر كتاب «الخراج» ليحيى بن آدم، والمجلّد الرابع من صحيح البخاري. وألّف كتاب «المدخل إلى معرفة الشريعة الإسلاميَّة بحسب مذهب الشافعي»، كما دوَّن مدخل «الحديث» في الطبعة الأولى من دائرة المعارف الإسلاميَّة، حيث تحدّث عن: الحديث وصفته، ونقد الحديث عند المسلمين، وتصنيف الحديث إلى أنواع، وتكلّم عن المجموعات الحديثيَّة عند السنّة والشيعة، ثمَّ تحدّث عن رواية الحديث وطرقها وأساليبها (حبّ الله، دراسات في الفقه الإسلامي المعاصر، م.س، ج1، ص375).

(3) انظر: جوينبول، دائرة المعارف الإسلاميَّة، ط1، مدخل "حديث".

(4) بهاء الدين، محمَّد: المستشرقون والحديث النبويّ، ط1، ماليزيا، دار الفجر، 1420هـ.ق، ص152.

(5) انظر: جولدتسيهر، العقيدة والشريعة، م.س، ص109-110.

إذًا، يرى هؤلاء أنَّه لا قيمة للأحاديث الشريفة، ما دام أغلب متونها لا يصمد أمام نقد العقل. مع أنَّ علماء الرجال لم يستطيعوا اكتشاف كذب الكثير من الرواة أو فسقهم من خلال دراسة حياتهم الظاهريَّة، فقبلوا رواياتهم على الرغم ممَّا تحويه من خرافات وأكاذيب تتناقض مع العقل بل حتى مع الدين الإسلاميّ نفسه. فلو أعملوا التحليل العقليّ والتاريخيّ مع هذه النصوص لانكشف أمرها ولما تسرَّبت إلى الفكر الإسلاميّ.

4. النظريَّة الرابعة: تأخُّر تدوين السنَّة:

يرى المستشرقون عمومًا أنَّ الحديث بقي غير مدوَّن مدَّة قرنٍ من الزمن على الأقلّ، فلا يمكن التصديق بأنَّ هذا الكمّ الهائل من الأحاديث صادر عن الرسولﷺ وأنَّ المسلمين نقلوه عن طريق المشافهة والحفظ أكثر من مئة سنة. يقول «برنارد لويس» إنَّ: «جمع الحديث وتدوينه لم يحدُثَا إلَّا بعد عدَّة أجيالٍ من وفاة الرسول، وخلال هذه المدّة فإنَّ الغرض والدوافع لتزوير الحديث كانت غير محدودة...»، ويضيف بأنَّ «ثمَّة دوافع للتحريف المتعمَّد؛ لأنَّ الفترة التي تلت وفاة الرسول[ص] شهدت تطوُّرًا شاملًا في حياة المجتمع الإسلاميّ، فكان تأثُّر المسلمين بالشعوب المغلوبة بالإضافة إلى الصراعات بين الأسر والأفراد، كلّ ذلك أدّى إلى وضع الحديث»[1].

وممَّن تبنَّى هذا الرأي «جولدتسيهر» في كتابه «دراسات محمَّديَّة»، حيث شكَّك في حصول التدوين في وقتٍ مبكّر، كما شكَّك في الصحف المنسوبة إلى بعض الصحابة قائلًا: «وليس من الممكن التأكُّد ممَّا إذا كان وجود ما يسمّى بالصحف أو الكتب يتَّفق مع الواقع أم أنَّها صحفٌ موضوعة اختلقها المتأخِّرون في مواجهة نفاة التدوين»[2].

(1) انظر: الصغير، فالح بن محمَّد بن فالح: «الاستشراق وموقفه من السنَّة النبويَّة» (مقالة شارك بها الكاتب في ندوة: عناية المملكة العربيَّة السعوديَّة بالسنَّة والسيرة النبويَّة) السعوديَّة، مجمع الملك فهد، وزارة الشؤؤون الإسلاميَّة والأوقاف والدعوة والإرشاد، لا ت، ص71.

(2) جولدتسيهر، دراسات محمَّديَّة، م.س، ج2، ص23.

ويرى «شبرنجر» في مقاله: «أصول تدوين الوثائق عند المسلمين» إمكان حصول تدوين الحديث في عهد النبيﷺ معتمدًا على كتاب «تقييد العلم» للخطيب البغدادي. ولكنّ «جولدتسيهر» لم يقبل ذلك، مقارنًا بين روايات النهي عن الكتابة وتلك التي تجيزها، ثمَّ رأى أنَّ أهل الرأي كانوا يعتمدون على العقل ويهملون دور الحديث فأيّدوا رأيهم باختلاق أحاديث تفيد النهي عن التدوين، وفي المقابل حاول أهل الحديث تعزيز موقفهم من مكانة الحديث وتمسُّكهم بالسُنَّة، فوضعوا بدورهم أحاديث تفيد الأمر بالتدوين[1].

وكعادتهم، يرى المستشرقون أنَّ عدم تدوين الحديث والاكتفاء بتناقله شفهيًّا، هو تقليدٌ من المسلمين لليهود؛ يقول «جولدتسيهر»: «وقياسًا بالتراث الدينيّ اليهوديّ -أي الشريعة الشفهيَّة والشريعة المكتوبة- والفكرة التي تسود فيه عن تحريم كتابة الشريعة الشفهيَّة، ظلّ الاعتقاد سائدًا لأمدٍ طويل، وأنَّ القرآن خصَّ وحده بالتدوين في الأجيال المبكّرة، وأنَّ الحديث وُجِد إلى جانبه في صورةٍ شفهيَّةٍ دون أن يُفكِّر أصحابه في تدوينه»[2].

خلاصة الأمر برأيهم: إنَّ النبيّﷺ لم يقصد أن تكون سنَّته مصدرًا تشريعيًّا للدّين إلى جانب القرآن، بل كان مصدر التشريع عنده هو القرآن وحده، وكذلك فهم الصحابة، ولهذا لم يجرؤوا على تدوين شيءٍ منها، وإنَّما بقيت هذه السنَّة جريًا عمليًّا بين المسلمين. وجاء عهد التابعين الذين ظهرت فيهم فتنة القول بالسنَّة وأنَّها مصدر من مصادر التشريع. فالمدَّة التي سبقت التدوين كانت كافيةً لظهور مبرّرات عدَّة لوضع الأحاديث واختلاقها ونسبتها إلى الرسولﷺ، وبالتالي لا يمكن الاطمئنان إلى صدور شيءٍ من هذه الأحاديث عن النبيّﷺ.

(1) انظر: بهاء الدين، المستشرقون والحديث النبويّ، م.س، ص70-72.
(2) جولدتسيهر، دراسات محمَّديَّة، م.س، ج2، ص265.

5. النظريَّة الخامسة: حول الأحاديث القدسيَّة:

لعلَّ المستشرق «وليام ألبرت جراهام» هو أبرز من كتب حول الحديث القدسيّ بشيءٍ من التفصيل؛ وذلك في كتابه «الأحاديث القدسيَّة والأحاديث النبويَّة في الإسلام». ويمكن إجمال أهمّ النتائج التي توصَّل إليها «جراهام» في النقاط الأربع الآتية:

أ. إنَّ الأجيال الأولى من المسلمين لم يستطيعوا أن يُميِّزوا بين الأحاديث القدسيَّة والأحاديث النبويَّة:

يرى «جراهام»: «أنَّ الأحاديث القدسيَّة كان لها وجودٌ في عصر الصحابة، وهي في جملتها تعكس فهم المسلم البدائيّ للوحي والرسالة وكيفيَّة استجابة الصحابة لمحمَّدﷺ ورسالته، حيث لم يكن الصحابة يفهمون الفرق بين الأحاديث القدسيَّة والأحاديث النبويَّة كما حدَّدها المحدِّثون في قرونٍ متأخِّرة... فتناقل بعضهم جملةً من الأحاديث على اعتبار أنَّها من أقوال محمَّدﷺ بينما تناقلها بعضهم الآخر على أنَّها أحاديث قدسيَّة. وارتبك بعضهم في نسبتها إلى الله تارة وإلى محمَّدﷺ تارةً أخرى»[1]. واستشهد بما روي على لسان الرسولﷺ تارةً منسوبًا إلى الله عزّ وجلّ: «... عن أبي هريرة أنّ رسول اللهﷺ قال: قال الله: إذا أحبّ عبدي لقائي أحببت لقاءه، وإذا كره لقائي كرهت لقاءه»[2]، وتارةً أخرى منسوبًا إلى محمَّدﷺ هكذا: «...من أحبّ لقاء الله أحبّ الله لقاءه ومن كره لقاء الله كره الله لقاءه»[3].

ب. الصحابة ينسبون الحديث الواحد تارة إلى الله وأخرى إلى النبيّﷺ فتسبّبوا في إرباك من جاء بعدهم:

(1) انظر: طه، عزية عليّ: «صور من افتراءات المستشرق جراهام على الأحاديث القدسيَّة»، مجلّة الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، الكويت، مجلس النشر العلميّ في جامعة الكويت، السنة 8، جمادى الآخر 1414هـ-ق، عدد 21.

(2) البخاري، أبو عبد الله محمَّد بن إسماعيل الجعفي: صحيح البخاري (أو الجامع الصحيح المختصر)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط3، بيروت، دار ابن كثير، 1407هـ-ق، كتاب التوحيد، ح7504، ج6، ص2725.

(3) م.ن، كتاب الرقاق، ح6142، ج5، ص2386.

يرى جراهام «أنَّ اختلاف الأسانيد أدّى إلى المزج بين الأحاديث القدسيَّة بجانب ارتباك الصحابة وخلطهم بين الحديث القدسيّ والنبويّ في متنٍ واحد...»، وأنّ آثار هذا المزج والخلط تبدو واضحة «في بعض الأحاديث القدسيَّة التي لا يستطيع المرء أن يفهم من سياقها لمن تنسب، فإنّ منها ما هو مبدوءٌ بعباراتٍ مبهمة... ومنها ما بُدئ بصيغة المجهول مثل (يقال للناس...) أو (نودي...)»[1]، وكذلك بالنسبة إلى الأحاديث التي قد يكون فيها صدر الحديث قدسيًّا وعجزه نبويًّا أو العكس. والأمثلة على ذلك كثيرة[2].

ج. إنّ الأحاديث القدسيَّة لم تُحدَّد وتُميَّز وتأخذ هذا الاسم إلَّا في القرن السابع من الهجرة:

رغم اعتراف «جراهام» بأنّ الأحاديث القدسيَّة لها جذورٌ في عهد الصحابة، لكنَّه شكّك في صحَّة نسبتها إلى الله عزَّ وجلّ، معتقدًا أنَّ تاريخ تلك النسبة يعود إلى ما بعد القرن السادس الهجريّ، فيقول: «لم يرد ذكر لعبارة الحديث القدسيّ في مجموعات الحديث الأولى لدى المسلمين... وإنّ أقدم اسم عرف به هذا النوع من الأحاديث هو الحديث الإلهيّ، على يد زاهر بن محمَّد النسيابوري المتوفى عام 533هـ في مؤلَّفه «الأحاديث الإلهيَّة»... وعلى العموم فإنَّه في نهاية القرن السادس الهجريّ وبظهور محيي الدين بن عربي، استقرّ هذا النوع من الأحاديث وتميَّز باسم الأحاديث الإلهيَّة واستقلّ عن الحديث النبويّ تمامًا، وبعد مرور قرنٍ تقريبًا على وفاة ابن عربي جاء الطيبي وأعطى هذه الأحاديث الاسم الجديد الذي استقرّ عليه حتَّى اليوم وهو (الأحاديث القدسيَّة)»[3].

د. المسلمون اقتبسوا أحاديث قدسيَّة كثيرة عن اليهود والنصارى ومن

(1) انظر: طه، صور من افتراءات المستشرق جراهام على الأحاديث القدسيَّة، م.س، ص102.
(2) انظر: البخاري، صحيح البخاري، م.س، ح36، ج1، ص22؛ ح4453، ج4، ص1760.
(3) انظر: طه، صور من افتراءات المستشرق جراهام على الأحاديث القدسيَّة، م.س، ص106.

الفلسفة اليونانيَّة:

يقول «جراهام»: «إنَّ بعض الأحاديث القدسيَّة في الإسلام لها جذورٌ ضاربةٌ في القدم حيث يرجع أصلها إلى الفلسفات والديانات التي كانت سائدةً قبل ظهور الإسلام، بخاصَّة الإسرائيليَّات. ولقد كان لبعض اليهود الذين اعتنقوا الإسلام أثرٌ في تدعيم المسلمين عن طريق مدِّهم بالإسرائيليَّات كما فعل كعب الأحبار ووهب بن منبه»[1].

ثمّ يستشهد «جراهام» ببعض الأحاديث[2] التي يزعم أنّها وردت في أماكن متفرِّقة من أسفار العهدين القديم والجديد وفي أقوال فلاسفة اليونان القديمة[3].

ثانيًا: مناقشة نظريَّات المستشرقين حول السنَّة:

1. مناقشة النظريَّة الأولى: ولادة السنَّة:

أ. **أوَّلًا:** يُلاحظ عليهم تجاوز العامل الدينيّ في بناء صورة أكثر انسجامًا لتاريخ السنّة الشريفة. فإنَّ ظهور النبيّﷺ بالدين الجديد صاحَبَه ارتباط عاطفيّ بين المؤمنين وبين النبيّﷺ ودعوته، فمن الطبيعيّ تصوّر تقديس هؤلاء لأقوالهﷺ وكلّ حركاته وسكناته، ورجوعهم إلى سنّته في حياته وبعد وفاته. مع أنّ القرآن قد ركّز قدسيَّة النّبيّ وسنّته في نفوس المؤمنين[4]، فلماذا لا يفترض المستشرقون كون هذه التوجيهات ساعدت على ولادة مبكّرة لقدسيَّة شخص النبيّﷺ، وبالتالي لسنّته الشريفة.

ب. **ثانيًا:** أمَّا العوامل التي قيل إنَّها ساهمت في ظهور السنّة، من قبيل

(1) انظر: طه، صور من افتراءات المستشرق جراهام على الأحاديث القدسيَّة، م.س، ص107.
(2) انظر: البخاري، صحيح البخاري، م.س، ح3072، ج3، ص1185؛ ح4558، ج4، ص1831.
(3) سفر أشعياء 64: 4 و42: 17؛ إنجيل متّى 25/ 3446؛ رسالة بولس لأهل رومية 12/ 110.
(4) انظر: سورة النساء، الآية 80؛ سورة الأحزاب، الآية 21.

توسُّع الدولة الإسلاميَّة وما استتبعه من بروز وقائع حادثة تحتاج إلى حلول، وتأثّر المسلمين بثقافات البلدان المفتوحة فصاروا يروونها على أنَّها أحاديث نبوية. فالصحيح أنَّ الرسولﷺ لم يمت إلَّا بعد أن أدَّى الرسالة وبلَّغ الأمانة وأكمل الدين؛ بدليل الكتاب[1] والسنّة[2]. فهذا الدين أُرسيت أصوله في حياتهﷺ، وكان شريعةً واضحة المعالم، وأمَّا الأمور الحادثة فعالجها العلماء في إطار القرآن والسنّة التي كانت في غنًى عن الأفكار والثقافات الدخيلة، وإن كنّا لا ننكر إقدام بعض الرواة على إدخال بعض تلك الأفكار إلى تراثنا، كالإسرائيليَّات.

أمّا الخلافات السياسيَّة والمذهبيَّة ودورها في وضع الأحاديث، فنقبله في الجملة لا بالجملة. ثمّ إنَّ الخلافات ظهرت منذ وفاة النبيّﷺ، وكان كلّ فريق يحتجّ بالأحاديث، ولولا الاعتراف بمرجعيَّة السنّة لتنازعوا حول أصل الاستناد إليها. ثمّ لماذا لا يفترض المستشرقون أنَّ الضرورة دعت المسلمين لفرض مرجعيَّة النبيﷺ وسنّته منذ ذلك الزمان؟

ج. **ثالثًا:** أمَّا زعمهم أنَّ الشافعي هو أوَّل من طرح فكرة ألوهيَّة الحديث بوصفه مصدرًا تشريعيًّا، فالصحيح هو أنَّ الشافعي قد يكون أوَّل من طرح فكرة حجِّيَّة الحديث ومرجعيَّته وأقام عليها الأدلَّة، ولكنّ المسلمين قبله كانوا يسلِّمون بمرجعيَّة الحديث وحجِّيَّته، ولذا كانوا يحتجُّون به منذ زمن الرسولﷺ. ويشهد لوجود اعترافٍ بأصل حجِّيَّة السنَّة الواقعيَّة تأليف مالك لكتابه «الموطّأ» قبل بروز اسم الشافعي، وموقف الأحناف المتشدّد ضدّ الروايات. ثمَّ إنّ الله تعالى هو الذي أعطى السنَّة النبويَّة تلك المكانة والحجِّيَّة وأمر المسلمين باتِّباعها وألزمهم بالعمل بها[3].

فالحاصل أنَّ الحديث النبويَّ كان متداولًا بين المسلمين يتعبَّدون به

(1) انظر: سورة المائدة، الآية 3.
(2) كما في حديث الثقلين الذي رواه الفريقان.
(3) انظر: سورة النساء، الآية 80؛ سورة الحشر، الآية 7.

ويحتجُّون به في الوقائع الحادثة في كلِّ زمان ومكان. وكثرة الوضع لا يدعو إلى إنكار هذا التراث الحديثيّ الهائل كلّه، بقدر ما يدعو إلى العمل على تمحيصه وإعادة دراسته لتشخيص الأصيل منه من غيره، وهذا ما قام به ولا زال يقوم به علماء الأمَّة من زمن الصحابة إلى يوم القيامة.

2. مناقشة النظريَّة الثانية: ظهور الأسانيد[1]:

أ. لم يلقَ علمٌ من العلوم الإسلاميَّة ما لقيه علم الحديث من العناية والاهتمام، خاصَّةً ما يتعلَّق بالإسناد؛ فقد درسه المحدّثون دراسةً مستوفيةً من حيث الاتِّصال والانقطاع، والظهور والخفاء، واشترطوا في الحديث الصحيح شروطًا اختصّ الإسناد منها بثلاثة هي الضبط والعدالة واتِّصال السند، واشترك مع متن الحديث في اثنين، وهما: عدم الشذوذ والعلَّة.

ب. إنَّ المستشرقين لم يدرسوا الإسناد من خلال كتب الحديث المعتمدة التي عنيت بذكر الأسانيد بل من خلال كتب الفقه والسيرة التي لا تصلح لدراسة ظاهرة الأسانيد ونشأتها وتطوّرها، فإنَّ الفقهاء وكتَّاب السيرة لم يهتمُّوا كثيرًا بنقل الأسانيد، بقدر ما يهمّهم نقل ما يدلّ على المقصود، فيلجأون أحيانًا إلى تقطيع المتن أو دمج بعض الروايات في بعضها.

ج. اعتمد «شاخت» على «الموطّأ» لمالك و«الأمّ» للشافعي، ومثل هذه الكتب -على الرغم من عنايتها بوصل أسانيد أغلب مادَّتها- هي أقرب ما تكون إلى الفقه منها إلى الحديث. وبالتالي فهي غير كافية لمثل هذه الدراسة، ونتيجتها لا تصدق على الكتب الحديثيَّة كافَّة.

(1) انظر: الأعظمي، دراسات في الحديث النبويّ وتاريخ تدوينه، م.س، ج2، ص392-437؛ الخطيب، الردّ على مزاعم المستشرقين إجناتس جولدتسيهر ويوسف شاخت ومن أيّدهما من المستغربين، م.س، ص70-99.

د. ما لاحظه «شاخت» على أحاديث وردت مرسلةً أو منقطعةً في كتابَي «الموطّأ» لمالك و«الرسالة» للشافعي، ثمَّ جاءت في الكتب الحديثيَّة المتأخِّرة متَّصلة مسندة، فذلك يرجع أحيانًا كثيرة إلى أنّ بعض المصنِّفين اجتهدوا أكثر من غيرهم في العثور على الحلقات المفقودة من الأسانيد في حين لم يُوفَّق غيرهم لذلك. مع أنّنا لا ننكر حصول التدليس والوضع في بعض الأسانيد، ولكنّ هذا لم يكن ظاهرة شاملة.

هـ. ما ذكره «شاخت» حول تحديد مركز الوضع، يرد عليه أنَّه جاء بمثالٍ واحد من كتاب «اختلاف الحديث» للشافعي، ولا يحقّ له الخروج باستنتاج عامّ ونظريَّةٍ كلِّيَّةٍ بهذا الحجم تشمل عشرات آلاف الروايات، مع أنَّ رواية جماعة عن شخصٍ مشتركٍ لا يدلّ على أنَّه مركز الوضع؛ فقد يكون الواضع شخصًا فوقه في السند، وقد لا يكون هناك وضعٌ أصلًا؛ كما لو سمع من الشخص المشترك عدَّة أشخاص ثمَّ نقلوا عنه ما سمعوه في بلدان متفرّقة. فكيف فهم شاخت من هذا كلّه أنَّ عمرًا هو مركز الوضع؟! اللهمّ إلَّا عن طريق التخمين والافتراض.

3. مناقشة النظريَّة الثالثة: بين نقد السند ونقد المتن:

أ. لا نشكّ في أهمِّيَّة نقد المتن إلى جانب نقد السند في اعتبار وتصحيح الأحاديث. ولكن لا يكفي نقد المتن وحده دون النظر في السند أيضًا. كما أنَّ اعتماد القاعدة العقليَّة وحدها في النقد الداخليّ لا يفي بالغرض أحيانًا كثيرة؛ فهناك كثيرٌ من الأحاديث لا يمكن إخضاعها لتلك القاعدة؛ ولهذا فالمسلمون اعتمدوا قاعدةً أخرى إلى جانب هذه القاعدة، تقوم على عرض الحديث على القرآن والسنَّة القطعيَّة، وهذه القاعدة مأخوذة من المعصوم عليه السلام؛ فقد ورد كثيرٌ من هذه الروايات، منها:

- محمَّد بن إسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمير، عن هشام بن الحكم وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال:

خطب النبيّ صلى الله عليه وآله بمنى، فقال: «**أيُّها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله**».

- محمَّد بن يحيى، عن أحمد بن محمَّد بن عيسى، عن ابن فضَّال، عن عليّ بن عقبة، عن أيُّوب بن راشد، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «**ما لم يوافق من الحديث القرآن فهو زخرف**»[1].

ب. أمَّا غياب نقد المتن عند علماء المسلمين، فلا يمكن القبول به على نحو الموجبة الكلِّيَّة، كما لا يمكن إنكاره على نحو السالبة الكلِّيَّة. فنقد المتن له جذورٌ عريقةٌ في تاريخ الحديث، تعود إلى عهد الرسولﷺ والصحابة والأئمَّةعليهم السلام. والمسلمون مارسوا نقد الحديث في البحوث الفقهيَّة والكلاميَّة ووضعوا له قواعد وضوابط، حيث إنَّ ظهور المذاهب الفقهيَّة والكلاميَّة والاختلاف بينها مبنيّ في معظمه على نقد المتن والاختلاف في فهم النصوص.

ج. إنَّ اهتمام العلماء بالسند أكثر من المتن ربّما يرجع سببه إلى أنَّ توثيق الرواة وتضعيفهم يحتاج إلى بحثٍ عميقٍ وشاقّ، تزداد صعوبته كلّما ابتعدنا عن عصر الرواة الأوائل. ثمّ إنّ كون الراوي ثقةً يسوّغ لنا العمل بروايته لأنّ الشارع جعلها حجّة. والخلل في الراوي يؤثِّر كثيرًا في صحَّة الحديث، بخلاف الخلل في المتن فقد يصلح للتأويل بما لا يتناقض مع القواعد الشرعيَّة والعقلائيَّة. مع أنَّ أكثر علماء الحديث يقرّون بعدم التلازم بين صحَّة السند وصحَّة المتن، وعدم التلازم بين ضعف السند وضعف المتن. ثَمّ إنَّ المتتبِّع لعمليَّات الجرح والتعديل يلاحظ الحضور القويّ لتقييم الراوي من خلال النّظر في مرويّاته ومدى موافقة ما رواه لمرويّاتهم، ويقدح في الراوي كونه: مضطرب الحديث، منكر الحديث،

(1) الكلينيّ، محمَّد بن يعقوب، الكافي، لا ط، طهران، دار الكتب الإسلاميَّة، 1363هـ.ش، ج1، ص69.

يروي ما يعرف وينكر، يروي المناكير...

د. إنَّ نقد المتن بدأ العمل به قبل نقد السند؛ فإنَّ الصحابة أنفسهم كثر عندهم نقد المتن وكان بعضهم ينتقد مضمون روايات البعض الآخر. واشتهرت عائشة أمّ المؤمنين بردّ الروايات بسبب متونها، وقد جمع الحافظ الزركشي عشرات الأمثلة لذلك في كتابه: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»... ويوجد كثيرٌ من الروايات التي تحثّ على لزوم عرض الأحاديث على القرآن وردّ ما يخالفه، وعمل الأصحاب بها عبر العصور.

هـ. أمَّا الروايات التي تنسب المعجزات وأنباء الغيب إلى الرسولﷺ فحتَّى مع عجز عقولنا عن قبولها، ولكنَّنا نعتقد بأنَّ المعجزة من علامات صدق مدَّعي النبوّة، وأنَّ جميع الأنبياء ومنهم خاتمهمﷺ قد تلقّوا العلم ببعض الأمور الغيبيَّة من لدن الله عزّ وجلّ. وأمَّا اعتماد العلماء على هذا التأويل وسيلةً للتغلّب على التناقضات في الأحاديث، فهذا وإن أمكن قبوله في حالاتٍ قليلة، لكن لا يمكن التسليم به على إطلاقه؛ فالمسلمون لم يتلقوا أحاديث الخوارق وأنباء الغيب جزافًا من غير تمييز، بل محّصوها وفحصوها فحصًا دقيقًا، فصحّحوا بعضها، بينما ردّوا كثيرًا منها، وذكروها في كتب الموضوعات والضعيفة للتحذير منها.

4. مناقشة النظرية الرابعة: تأخّر تدوين الحديث:

أ. يوجد عدد كبير من المخطوطات الإسلاميَّة في المكتبات العالميَّة لم تحقّق ولم تطبع إلى الآن.. ولا ينبغي الجزم بعدم حصول تدوين الحديث في القرن الأوَّل، حتى يتمّ الاطّلاع على هذه المخطوطات كلّها، فلربّما يوجد من بينها كتب حديثيَّة صنِّفت في عهد الصحابة. وعلى فرض احتمال عدم وجود كتب تعود إلى تلك الفترة بين هذه المخطوطات كلِّها، يمكن الرجوع إلى الفهارس والمصنَّفات التي ذكرت

معلومات حول هذه الكتب المفقودة، كما يمكن الرجوع إلى المصادر التي اقتبست من هذه الكتب المفقودة أو نقلتها بالكامل... وقد ذكر ابن النديم في الفهرست بعض المصنّفات الحديثيَّة من القرن الأوَّل[1]، وذكر النجاشي في رجاله أسماء بعض الصحابة أصحاب المصنَّفات[2]. ووفق دراسة قام بها الباحث محمّد مصطفى الأعظمي، يبلغ مجموع من صنّفوا في الحديث قبل منتصف القرن الثاني الهجري، 204 أشخاص بين صحابي وتابعي[3]. ثمّ إنّ «شبرنجر»، عندما اطّلع على كتاب تقييد العلم لأوَّل مرَّة، استنتج إمكان حصول التدوين في زمن مبكّر، ففنّد بذلك آراء «جولدتسيهر».

ب. إنّ عددًا من كتب الحديث التي بين أيدينا اليوم كتبت قبل منتصف القرن الثاني لا بعده، مثل «الجامع» لمعمّر بن راشد (95-152هـ)، «الموطّأ» الذي صنّفه مالك عام 143هـ و«الجامع» لعبد الملك بن جريح (80-150هـ)، و«السنن» للأوزاعي (88-156هـ)، و«السنن» لسعيد بن أبي عروبة (80-156هـ)...

ج. إنّ العلماء الذين صنّفوا في الحديث قبل منتصف القرن الثاني ووصلتنا كتبهم، مثل مالك بن أنس ومعمّر بن راشد، تتلمذوا على يد علماء ألَّفوا كتبًا في القرن الأوّل، وأدخلوا كتب أساتذتهم ضمن كتبهم؛ حيث يذكرون اسم كلّ شيخ قبل أن يذكروا النصّ الذي اقتبسوه من كتابه وسمعوه منه. وبمقارنةٍ سريعةٍ بين بعض أحاديث موطّأ مالك وجامع معمّر، نلاحظ تطابقًا كبيرًا بين أسانيد هذه الأحاديث ومتونها، ما يؤكِّد أنَّ مالكًا ومعمّرًا أخذا من مصدر واحد وهو كتب شيوخهم التي كانت مشهورة ما بين أواخر القرن الأوَّل وبداية القرن الثاني، من قبيل كتب

(1) انظر: المطري، حاكم عبيسان: تاريخ تدوين السنَّة وشبهات المستشرقين، ط1، الكويت، لجنة التأليف والتعريب والنشر في جامعة الكويت، 2002م، ص113.
(2) انظر: حبّ الله، دراسات في الفقه الإسلاميّ المعاصر، م.س، ص428.
(3) انظر: الأعظمي، دراسات في الحديث النبويّ وتاريخ تدوينه، م.س، ص71-326.

نافع والزهري وعروة... ومن ذلك صحيفة همّام بن منبّه التي نقلها الإمام أحمد ضمن مسنده كاملة... وهكذا وصلت مختلف الكتب المؤلّفة قبل منتصف القرن الثاني ضمن كتبٍ أخرى موجودة بين أيدينا[1].

د. أمّا مسألة منع التدوين، فإنّنا لا ننكر صدور مثل هذا القرار رسميًّا من قبل الخلفاء الأوائل خاصّة عمر بن الخطّاب، كما لا ننكر ما يحتمل أن تسبّبه مثل هذه الرقابة من ضياع كثيرٍ من الروايات والأحاديث، ولكنّ هذا لا يعني امتثال جميع الصحابة لهذا المنع ولا حصول الامتناع على أرض الواقع، بل ثمَّة عدد منهم كان يمارس تدوين الحديث منذ زمن الرسولﷺ وحتّى بعد وفاته. وقد أشرنا قبل قليل إلى وجود صحابة كانت لهم مصنّفات، وأنّ بعض مصنّفاتهم وصلتنا ضمن كتبٍ أخرى كتبت بعد ذلك. فالتدوين قد حصل وبشكلٍ لافت منذ عهد الصحابة.

5. مناقشة النظريّة الخامسة: حول الأحاديث القدسيّة:

أ. إنَّ وجود متون متشابهة تنسب إلى الله عزّ وجلّ تارةً وإلى النبيّﷺ تارةً أخرى أمر مشهود في كتب الحديث، ولا يمكن إنكاره. ولكن لا دليل على أنَّ الاختلاف في النسبة وعدم التمييز بين الحديث القدسيّ والحديث النبويّ حصل من قبل الصحابة بل يمكن أن تختلف النسبة باختلاف مناسبات صدوره من النبيّﷺ الذي ينسبه أحيانًا إلى الله عزّ وجلّ وأخرى لا ينسبه. وهذا ما يوضحه الشيخ «محمَّد أمين النووي» في تقديمه لكتاب «الإتحافات السنيَّة في الأحاديث القدسيَّة» حيث قال: «...إلَّا أنَّ النبيّﷺ تارةً يضيفه إلى الله عزّ وجلّ فيسمّى حديثًا قدسيًّا وتارةً لا يضيفه إليه فيسمَّى حديثًا بإطلاق...»[2]. فالحديث القدسيّ هو الذي يضيفه الرسولﷺ إلى الله عزَّ وجلّ بألفاظٍ معيَّنة

(1) انظر: المطري، تاريخ تدوين السنّة وشبهات المستشرقين، م.س، ص59، 114، 117.
(2) طه، «صور من افتراءات المستشرق جراهام على الأحاديث القدسيَّة»، م.س، ص35.

يعرفها المسلمون حقّ المعرفة أو بألفاظٍ يعلم المخاطب من سياقها أنَّ الحديث من كلام الله عزّ وجلّ، مثل: «**يا عبادي إنِّي حرَّمت الظلم على نفسي**»، أو إذا قال النبيّ ﷺ كلامًا وقدَّم له بقوله: (قال الله تعالى).

ب. أمَّا قوله إنَّ الأحاديث القدسية لم تُحدّد وتُميَّز وتأخذ هذا الاسم إلَّا في القرن السابع من الهجرة، فجوابه أنَّ أغلب الأحاديث القدسيَّة التي أفردت بالتأليف والتصنيف أُخرِجَت من بطون الكتب الحديثيَّة، كالمسانيد والموطأ وكتب السنن والجوامع. ومن الكتب التي صُنِّفت ونُشرت في هذا المجال: «الأحاديث القدسيَّة» من إعداد وتدقيق «جمال محمَّد علي الشقيري»، و«الأحاديث القدسيَّة الصحيحة» من إعداد «زكريا عميرات»، و«الأحاديث القدسيَّة ومنزلتها في التشريع» تأليف الدكتور «شعبان محمَّد إسماعيل».

وبعض الكتب القديمة حُقِّقت وخُرِّجت أحاديثها، فتبيّن أنّ مصنِّفيها جمعوا فيها أحاديث قدسيَّة مستخرجة من كتبٍ تعود إلى القرون الثلاثة الأولى؛ منها: «الإتحافات السنيَّة في الأحاديث القدسيَّة» للمناوي، وعليه «الفتوحات السلفيَّة بشرح الأحاديث القدسيَّة» لمحمَّد منير الدمشقي، و«الإتحافات السنيَّة في الأحاديث القدسيَّة» للشيخ محمَّد المدنيّ تصحيح وتعليق الشيخ محمود النواوي، و«الأحاديث القدسية» لمحي الدين النووي تحقيق مصطفى عاشور، و«المقاصد السنية في الأحاديث الإلهيَّة» لأبي القاسم محمَّد بن على بن بلبان المقدسيّ.

وحتى الأحاديث التي استشهد بها المستشرق «جراهام» نفسه موجودة في الصحاح. وعليه، فالأحاديث القدسية كانت موجودة متميّزة عن غيرها في المجاميع الحديثيَّة التي صنّفت في القرون الأولى كالصحاح والموطّأ، حتَّى لو قبلنا أنّ تصنيفها في كتبٍ مستقلَّةٍ تأخَّر إلى ما بعد القرن السادس.

ج. قوله إنَّ معظم الأحاديث القدسيَّة مقتبسة عن أهل الكتاب من اليهود والنصارى ومن الفلسفة الهلينيقيَّة. فالحقّ إنّ الحديث القدسيّ من أنواع السنَّة القوليَّة، والمحدّثون عاملوا الحديث القدسيّ معاملة الحديث النبويّ من حيث الجمع والتوثيق والتحمُّل والأداء، فتحرّوا الدقّة في أسانيد الأحاديث القدسيَّة ومتونها، حال سائر الأحاديث النبويَّة تمامًا. وحتَّى إن أمكن قبول فكرة وجود الإسرائيليَّات بين الأحاديث القدسيَّة، فلا يمكن قبولها بنحوٍ مطلق. فعمليَّة غربلة تلك الأحاديث مستمرّةٌ ومفتوحةٌ أمام العلماء في كلّ زمان.

وكثير من الأحاديث التي أوردها المستشرق جراهام مدَّعيًا أنَّها مأخوذة عن الفلسفات والأديان السابقة هي أحاديث موجودة في مصادر موثوقة بأسانيد معتبرة ومتونها لا إشكال عليها، ومشهورة بين جميع المسلمين عامّتهم وخاصّتهم. والتشابه بين الديانات السماويَّة أمرٌ طبيعيٌّ نظرًا إلى وحدة مصدرها. فوجود بعض التشابه في بعض الحقائق الواردة في العهدين القديم والجديد مع ما ورد في القرآن والسنَّة لا يصلح دليلًا على أنّ المسلمين نقلوا عن أهل الكتاب. فتبيّن بعد بذلك أنّ ما ادّعاه المستشرق «وليام آلبرت جراهام» غير صحيح. وحتّى لو صحّ في بعض الموارد، فإنّ تعميمه على الموارد كلِّها ليس من المنهج العلميّ السليم.

خاتمة:

بدا واضحًا ممَّا تقدَّم أنَّ النظريَّات التي بنى عليها المستشرقون دراستهم للحديث الشريف خطيرة وجديرة بالدراسة؛ لما لها من آثار على مباني المسلمين في مجالات الفقه والعقيدة بالخصوص. وتلك النظريَّات تبدو متينة وقويَّة الصرح في ظاهرها، أمّا بعد تمحيصها فيظهر أنَّها تأسَّست على أرضيَّة هشَّة، وبُنِيَت على معطيات مغلوطة، وإن كنّا لا نستهين ببعض تفاصيلها.

من الأخطاء المنهجيَّة في الدراسات الاستشراقيَّة حول الحديث، اعتمادهم على بعض المصادر غير المعتبرة مثل «الأغاني» و«حياة الحيوان الكبرى»، واعتمادهم على مصادر لا ترتبط بموضوع بحثهم، من قبيل اعتمادهم في دراسة ظاهرة الإسناد على كتب الفقه والسيرة التي لا تهتمّ بالسند، وحصر البحث في مجالٍ ضيِّقٍ من حيث المصادر المعتمدة بحيث لا تفي بالغرض، كالسعي لدراسة السيرة من خلال بعض كتب السيرة غير المكتملة، وتبييت فكرة وانتقاء المصادر واصطياد الشواهد لدعمها، واتّباعهم منهج الإسقاط بإعمال تحليلات سوسيولوجيَّة وأنتروبولوجيَّة معاصرة لدراسة المجتمعات القديمة.

من الأمور التي تسجَّل ضدَّهم، انتقالهم السريع من الجزئيّ إلى الكلِّيّ، وتأسيسهم نظريَّات كلِّيَّة على أدلَّةٍ أو شواهد جزئيَّة؛ كقولهم باختلاق الأسانيد بناءً على مثالٍ واحدٍ من الأسانيد الهشَّة، أو استنادهم إلى حديثٍ يناقض العقل أو الشواهد التاريخيَّة للحكم بغياب نقد المتن وعدم إمكان الوثوق بشيءٍ من الأحاديث...

إنَّ تراثنا في الحديث والسيرة أضيف إليه كثير ممَّا ليس منه إمَّا عن حسن نيَّةٍ أو سوء قصد. والنظر بعين التقديس لموادّ الحديث والسيرة، منع المسلمين من نقد بعض محتويات ذلك التراث مهما بان ضعفه، وَدَفَعَهم

إلى الجمع حتَّى بين المتناقضات، واستفاد المستشرقون من هذا الموقف السلبيّ لزرع الشكوك حول تراثنا.

ثمَّ إنَّه على الرغم ممَّا أصاب الحديث الشريف من وضعٍ في المتون والأسانيد وتحريفٍ في المعاني، فإنَّ ذلك لا يقدح في حجِّيَّته وكونه مصدرًا رئيسًا للفقه والعقائد، ولا مبرِّر للحكم بعدم حجِّيَّته وعدم مصداقيَّته لمجرّد شاهدٍ هنا أو هناك. ولكن هذا لا يعفي حملة العلوم الإسلاميَّة من مسؤوليَّة حمايةٍ التراث الإسلاميّ وتنقيته من الشوائب.